

الاستبعاد الاجتماعي و النظام الاقتصادي في الجزائر: أية علاقة؟

Exclusion social and economic system in Algeria: which relation?

أ.د. بومقورة نعيم¹

¹ جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية (الجزائر)، naim-boumegoura@univ-bejaia.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/01 تاريخ القبول: 2023/08/01 تاريخ النشر: 2023/09/01

مستخلص:

Abstract :

Several experts in the fields of economics, sociology, law, politics, and other fields have studied and examined the notion of social exclusion in an effort to better understand its various manifestations. In order to present its content and attempt to project it onto the Algerian case, as well as to clarify the steps made to lessen its intensity, it will be studied and analyzed in this piece. affirming that this dimension is connected to other social, cultural, and legal dimensions that cannot be overlooked since its many facets cannot be taken into account.

Keywords: social exclusion, economic dimension, poverty, unemployment.

JEL Classification: I 38 :I39.

يعتبر مفهوم الاستبعاد الاجتماعي (الاقصاء الاجتماعي) من المفاهيم التي يتم تناولها بالدراسة والتحليل من قبل العديد من المختصين في الاقتصاد، الاجتماع، القانون، السياسة وغيرها من التخصصات التي تسعى لتبيان أبعاده المختلفة وانطلاقا من كون الشق الاقتصادي بعدا أساسيا في توضيح وفهم الاستبعاد الاجتماعي فإننا ارتأينا أن نتناوله بالدراسة والتحليل بغية تقديم رؤية عن مكوناته ومحاولين إسقاطها على الحالة الجزائرية وتوضيح المجهودات التي تبذل في سبيل التخفيف من حدته. مع التأكيد بأن هذا البعد يقترن بأبعاد أخرى اجتماعية وثقافية وقانونية لا يمكن إغفالها حتى يتم التمكن من استيعاب مختلف مظاهره.

الكلمات المفتاحية: الاستبعاد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، الفقر، البطالة.

تصنيفات JEL: I 38 :I39.

مقدمة

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تصاعدا في موجة الاحتجاجات الاجتماعية التي أخذت بعدا اقتصاديا اجتماعيا في أغلبها. وقد حاولت الدولة ومؤسساتها احتواءها من خلال استصدار النصوص القانونية الكفيلة بالتأسيس لمشروعية المطالب التي تحملها، ضمانا للاستقرار والتوازن الاجتماعيين وذلك بالتركيز على المحافظة على القدرة الشرائية.

إن المسألة الاقتصادية تعد لبنة أساسية في استقرار أي مجتمع وهي تشمل في الأساس عدة مواضيع إلا أن الباحثين في موضوع الاستبعاد الاجتماعي يركزون على مسألة الدخل والبطالة كأهم مؤشرين بالنسبة للبعد الاقتصادي والذين يتم من خلالهما قياس الاستبعاد الاجتماعي في عديد الدول. في حين يعتبر التكوين وإعادة التأهيل عامل احتواء يمكن من التقليل من البطالة ويرفع من الدخل وبالتالي ضمان مزيد من الاستقرار.

إن النظام الاقتصادي المتبنى من قبل الجزائر عمل في بداياته على تحقيق الاستبعاد الاجتماعي الايجابي وذلك بضمان منصب عمل و دخل قار لكل مواطن إلا أن هذه الاستراتيجية لم تستمر طويلا نتيجة الابتعاد عن العمل المنتج و خلق الثروة الأمر الذي نتج عنه ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي السلبي حيث أصبح الدخل الفردي محدودا كما أن العمل أصبح نادرا مما حدا بالفئات الاجتماعية المختلفة إلى التحرك في شكل حركات اجتماعية أخذت من الاحتجاج وسيلة للتعبير والتنفيس عن مطالبها وهي مطالب ذات طابع اقتصادي اجتماعي تعمل الدولة الجزائرية على حلها سياسيا أي بقرارات سياسية لا تعبر من الناحية الاقتصادية عن إستراتيجية تنموية.

انطلاقا من هذا نحاول في هذه المقال التركيز على الاستبعاد الاجتماعي في بعده الاقتصادي حيث أن الاهتمام تجاوز المحرومين إلى أغلب الفئات الاجتماعية التي ترى نفسها من الفئات المحرومة. وعليه فإننا سنسعى لتقديم مقاربة نقدية حول العلاقة استبعاد اجتماعي/ نظام اقتصادي والقدرة التفسيرية الخاصة بإشكالية العلاقات الاجتماعية المعاصرة في المجتمع الجزائري.

و عليه فإننا سنتناول مسألة الاستبعاد الاجتماعي في الجزائر بالدراسة و التحليل مركزين على الشق الاقتصادي وذلك من خلال العناصر التالية:
أولا: مفهوم الاستبعاد الاجتماعي (الشق الاقتصادي).
ثانيا: الاستبعاد الاجتماعي في الجزائر: المظاهر والحلول.

أولاً: مفهوم الاستبعاد الاجتماعي (الشق الاقتصادي).

يعد الاستبعاد الاجتماعي ظاهرة معقدة لتشابك العديد من العوامل و تداخلها فيما بينها حيث من الصعب فصل الواحد عن الآخر فهو نتيجة و سبب في نفس الوقت. كما أن هذا المفهوم يرتبط بالعديد من المفاهيم التي تتضمن نفس المعاني و إن كان هو أشملها و يمكن حصر بعضها في المفاهيم التالية: الفقر، المجتمع الهش، عدم الاندماج، التهميش، الإقصاء، البطالة، عدم الانتماء، ضعف الروابط الاجتماعية، الفردانية.... كما أنه مفهوم يرتبط بعدة مفاهيم أخرى مثل الحماية و التأمين الاجتماعي، الهوية، الجماعات و الأقليات، التضامن الاجتماعي و حتى التنمية المستدامة، إضافة إلى أنه يخضع في تحليله للفئات الاجتماعية المستهدفة و المعنية به كالعجزة و الأطفال، النساء، الأقليات العرقية و الإثنية و الجماعات المهنية.....

هذه المفاهيم و غيرها تعبر عن مدى تشعب الظاهرة و تعدد أوجه تناولها بالدراسة و التحليل وفقا للتخصصات العلمية و وفقا للمشاريع و البرامج المسطرة لإحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي تأمين السلم و الاستقرار الاجتماعيين.

إن انتشار المفهوم و بروزه يعود إلى تدهور و تراجع وضعية سوق العمل و كذلك العمل نفسه إضافة إلى ضعف الوعي الجمعي و تفاقم المخاطر الناجمة عن البطالة و الفقر و العزلة الاجتماعية-(Raymond. B, 2005, p. 94).

إلى أن المفهوم يرتبط بشكل كبير بالفقر و لذلك فأغلب التعريفات تشير إلى الفقر كأهم مظهر من مظاهره، إضافة إلى البطالة أو ما يعرف بتوسع سوق العمل.

و إذا كان تعريف الاستبعاد الاجتماعي يعتمد على عوامل حدوثه من جهة و على مظاهره و نتائجه من جهة أخرى فإن محاولة حصره في عامل و جانب واحد يعد تشويها له كما أن محاولة اختزاله في لنواحي السلبية يعد تقصيرا من قبل الباحثين. و لذلك نقترح تقديم تعريف موسع له يتضمن كل ما يغبر من وضعية الإنسان سلبا و إيجابا داخل مجتمع ما، سواء من خلال الرفع من مستوى و نوعية حياة الأفراد و المجتمعات أو من خلال الحد منها.

و عليه يمكننا القول أن الاستبعاد الاجتماعي يحمل شقين واحد إيجابي يتعلق بمحاولة الرفع من المستوى الحياتي للمجتمع ككل و شق سلبي يتعلق بالحد من هذا المستوى و تدنيه مما يؤثر سلبا على المجتمع و أفراده. و هذا المعنى هو الذي سنركز عليه على اعتبار أنه الأكثر انتشارا و تداولاً لأن الاستبعاد الإيجابي ينعت بمفهوم الاحتواء الاجتماعي أو الاندماج و الانتماء الاجتماعيين.

و عليه يمكننا القول أن الاستبعاد الاجتماعي هو كل ما يمس بصفة مباشرة أو غير مباشرة بظروف و نوعية حياة الأفراد و الجماعات و يؤثر عليها سلبا الأمر الذي يؤدي إلى عملية الإقصاء الاجتماعي.

ولذلك نقول أن هذا المفهوم يعد حقلًا خصبا للدراسة من كافة التخصصات العلمية خاصة في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية التي من خلالها يمكن حصر جوانبه و بالتالي تقديم حلول ناجعة لمظاهره.

و سنحاول هنا تقديم بعض مظاهره و هي في أغلبها مظاهر سلبية (الديب و عبد العليم محمد سليمان، 2015) و ذلك من خلال المخطط الموالي:

الشكل رقم 01: مظاهر الاستبعاد الاجتماعي.



انطلاقا من هذا نجد أن مجالات الاستبعاد الاجتماعي تتعدد بتعدد الحقول المعرفية من جهة و بتعدد أهداف الدراسة من جهة أخرى حيث تتوزع بين الاقتصادي، الاجتماعي، النفسي، التربوي، السياسي، القانوني، الديموغرافي، الفلسفي و الأخلاقي. مما يدفع إلى حدوث تنوع معرفي و بالتالي الإلمام بالظاهرة و مظاهرها الأمر الذي يسمح باحتوائها أو تحقيق الاستبعاد الإيجابي.

و بما أن مداخلتنا تركز على البعد الاقتصادي فإننا سنحاول عرض المفهوم وفقا لهذا التصور في ما سيأتي.

يعتبر الواقع الاقتصادي أهم محدد للاستبعاد الاجتماعي لأنه يركز على ظاهرتين أساسيتين هما الفقر والبطالة. فالنمو المضطرب للاقتصاد العالمي خاصة الاقتصاد الرأسمالي كان له انعكاسات سلبية على الحياة المجتمعية سواء في الدول الرأسمالية أو حتى في الدول النامية على اعتبار أن العولمة الاقتصادية كان لها نتائج أثرت سلبا على الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للدول مما نتج عنه عدة مظاهر لعل أهمها وأبرزها البطالة أو هشاشة سوق العمل وكذلك الفقر وما يتبعه من مظاهر.

لقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحادثة على المستوى الدولي إلى حدوث نقلة نوعية في الخدمات المقدمة وفي نوعية الحياة لكن المستفيدين منها يعتبرون قلة لأن انعكاساتها كانت سلبية على المجتمعات ككل الغنية والفقيرة فهشاشة العمل و تدهور الجوانب التعليمية والصحية والنمو الديموغرافي المتسارع وانتشار الفقر والبيوت الهشة (العشوائيات) والمجاعات إضافة إلى هشاشة الروابط الاجتماعية والتضامن الاجتماعي أدى إلى عدم الأمان الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي الشعور بالإقصاء ومنه حدوث الاستبعاد الاجتماعي الذي توسع وأصبح ظاهرة عالمية.

إن النمو الاقتصادي اللامتكافئ كان له انعكاس سلبي على المجتمع لأن اللامساواة واللاعادلة الاجتماعية كغاية في حد نفسها لم تتحقق ميدانيا رغم التطور الصناعي والتكنولوجي الحادث، فالتقدم الحاصل كان له انعكاس سلبي على ظروف ونوعية الحياة بالنسبة للأفراد والمجتمعات، و فلامساواة والعدالة التي تعني تكافؤ الفرص وإعادة توزيع الثروة لم تأت بالناتج المرجوة لعدم كفايتها وارتباطها بالقدرة الشرائية التي هي في تدهور مستمر لارتباط الاقتصاد في الوقت الحاضر بالمنظومة الاقتصادية الدولية.

و يعتبر تأمين العمل وحماية مناصب العمل من أهم المؤشرات الدالة على وجود الاستبعاد الاجتماعي والذي يعبر عنه بالبطالة كأهم مظهر من مظاهره حيث تشير الإحصائيات العالمية إلى أن سوق العمل في تضخم مستمر فهناك 45 مليون طلب كل سنة و سيصل في حدود 2015 إلى 300 مليون طلب (Conférence internationale du Travail, 2009, p.04) وهذا إنما يدل على تراجع التوظيف وبالتالي اتساع فئة طالبي العمل مما نتج عنه أزمة علانقية وبالتالي انتشار الإحساس بعدم الأمان الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي انعكس سلبا على الحالة التنافسية في مجال العمل أدت إلى انحسار مسألة التضامن الجمعي و بروز النزعة

الفردانية بشكلها المفرط. كما تشير التقارير إلى أن الوضع في تأزم مستمر نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف بالعالم المتقدم والتي يدفع ثمنها العالم النامي أيضا وهذا ما يستشف من الجدول الموالي (BIT, 2010, p. 05):

جدول رقم 01: يوضع عدد مناصب العمل المفقودة والناقصة خلال 2010 في 68 بلد.

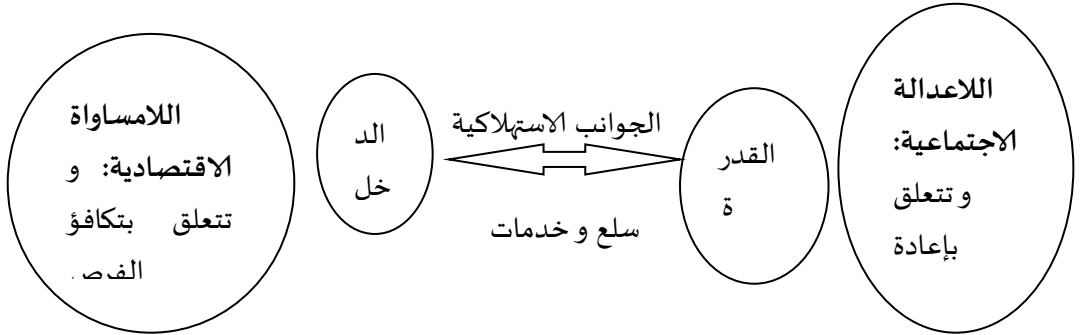
بحسب المنطقة		المناصب المفقودة		المناصب الناقصة	
	مليون منصب	%	مليون منصب	%	
الدول الصناعية	18	61,4	14,3	63,1	
إفريقيا	1,6	5,3	1,2	5,3	
آسيا والمحيط الهادي	2,0	6,7	1,6	7,2	
أوروبا الوسطى و دول الاتحاد السوفياتي سابقا	4,7	16	3,5	15,3	
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	3,1	10,6	2,1	9,0	
المجموع	29,4	100	22,7	100	

المصدر: مكتب العمل الدولي 2010.

كما أن البطالة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة الفقر بل هناك علاقة تكافؤ بينهما لكونهما يشكلان سبب و نتيجة في نفس الوقت حيث أن انتشار الفقر و اتساع رقعته في تزايد مستمر سواء في الدول الغنية أو الفقيرة و إن كانت وطأته في هذه الأخيرة أشد. ويعتمد في تحديد عتبة الفقر و الفقراء غالبا على مستوى الدخل الفردي في أي مجتمع مقارنة بمستوى الدخل الوطني الخام. و بالتالي فإن للفقر علاقة وطيدة بالدخل و العمل هذا الأخير الذي يسمح بمستوى استهلاكي معين يكفل الكرامة الإنسانية. فالتفاوت في الدخل قد يؤدي حتما إلى الاستبعاد الاجتماعي. فأصحاب الدخل المنخفض لا يمكنهم تلبية كافة متطلبات الحياة الكريمة مما يجعلهم في عزلة عن المجتمع خاصة عندما يتعلق الأمر بالسكن و الرعاية الصحية و التعليم. كما أن أصحاب الدخل المرتفع قد يعزلون أنفسهم عن باقي المجتمع لتمكنهم من الاستغناء عن الخدمات المقدمة من قبله و تلبية حاجياتهم بأنفسهم (جون هيلز و آخرون، 2007، ص: 43-68).

إلا أن مسألة توزيع الدخل تؤسس لفكرة المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فالمساواة الاقتصادية تعبر عن تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وجماعاته من خلال تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في العمل والتكوين و بالتالي تحقيق التراتب الاجتماعي الذي يعبر عن الفوارق الموجودة داخل المجتمع بناء على الدخل، في مقابل هذا يعبر عن الدخل عن مسألة مهمة وهي القدرة الشرائية وما تسمح به إشباع للنواحي الاستهلاكية والتي تؤسس لمبدأ العدالة الاجتماعية وهذه الأخيرة لا تتحقق إلى بإعادة توزيع الدخل من خلال تقديم المساعدات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة وذوي الدخل الضعيف. ويمكننا إجمال هذه الفكرة في المخطط الموالي:

الشكل رقم 02: مخطط توضيحي يبين بنية الشق الاقتصادي فيما يخص مسألة الاستبعاد الاجتماعي:

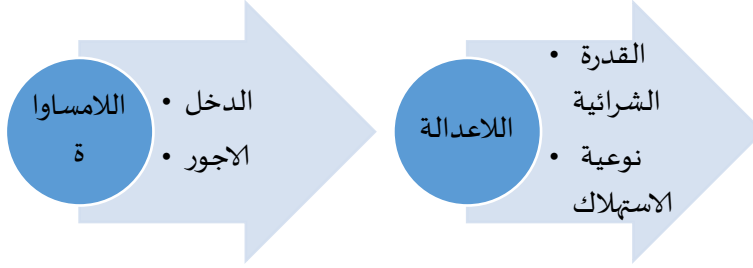


إن مسألة اللامساواة الاقتصادية ينتج عنها ظاهرة البطالة، ومسألة اللامساواة الاجتماعية ينتج عنها الفقر والحرمان وكلها تعبر عن ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي الذي لا يزال إلى يومنا هذا يعبر عن خلل وظيفي في المنظومة المجتمعية لكونه يمثل عملية (un processus) اجتماعية اقتصادية ديناميكية متشابكة ومتراصة.

إلا أنه يمكننا القول أن كل من البطالة والفقر هما مظاهر للاستبعاد الاجتماعي وليس الاستبعاد نفسه على اعتبار أن هذا الأخير يمس حتى الفئات الغنية والعاملة من أصحاب الكفاءات العالية وذلك من خلال العزلة والاستغناء عم المجتمع مؤسساته وهذا بناء على ما تسمح به إمكانياتهم المادية والاقتصادية و بالتالي فإن للشق الاقتصادي أهمية كبرى في التعريف بالاستبعاد الاجتماعي والإحاطة به وأن مسألة اللامساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية يمكن أن تؤسس للاستبعاد الاجتماعي لجميع فئات المجتمع غنيا وفقيرها وإن كان

المفهوم السائد يعبر عن النواحي السلبية التي تمس الفئات الفقيرة و الهشة أكثر منه الفئات الغنية و ميسورة الدخل.

الشكل رقم 03: مخطط يوضح العلاقة بين اللامساواة الاقتصادية و الاعدالة الاجتماعية من حيث الشق الاقتصادي:



ثانيا: الاستبعاد الاجتماعي في الجزائر: المظاهر والحلول.

شهدت الجزائر منذ الاستقلال العديد من التغيرات المجتمعية التي كان لها بالغ الأثر في تركيبة المجتمع الجزائري و في تفاعل الدولة و المجتمع. الدولة التي التزمت اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا تجاه المجتمع و ذلك بالتكفل بأهم القضايا التي تخص المجتمع من تعليم و صحة و سكن و عمل و غيرها من الالتزامات التي أثقلت كاهلها مع مرور الوقت و تزايد الطلب المجتمعي على الخدمات المقدمة من قبل الدولة. هذه الأخيرة لم تستطع مواكبة هذا التطور المجتمعي و الاستجابة الفاعلة و الأنوية لهذه الطلبات كما أن نوعية الخدمات لم تعد مواكبة للتطورات الحادثة سواء على المستوى الوطني أو الدولي مما انجر عنه العديد من المشاكل التي كان لها بالغ الأثر على المجتمع ككل و على الدولة بوجه الخصوص لعل أبرزها البطالة، العنف، الفقر، تدني المستوى التعليمي خاصة في أوساط الذكور، تدني الرعاية الصحية و ظهور أمراض الفقر و غيرها من المظاهر التي مست عديد الشرائح المجتمعية حتى ما يعرف منها بالطبقة المتوسطة.

كل هذا المظاهر التي تعبر عن الاستبعاد الاجتماعي كان لها الأثر السلبي على الاستقرار و السلم الاجتماعيين حيث شهدت الجزائر في سنة 2010 ما بين 9000 و 10000 احتجاج اجتماعي (Ali Chihani, 2011) مس كافة الفئات الاجتماعية و خاصة قطاع الوظيف العمومي الذي له باع طويل في هذا المجال. لقد كان لهذه الاحتجاجات نتائج إيجابية من الناحية الاجتماعية و ذلك بتبني الدولة لهذه المطالب و السعي لتلبية خاصة ما تعلق منها

بالعمل، التعليم، الصحة، السكن و تحسين القدرة الشرائية من خلال تبني نظم جديدة للأجور سواء في القطاع الاقتصادي أو في قطاع الوظيف العمومي.

إن هشاشة الواقع الاقتصادي الجزائري و عدم وجود إستراتيجية اقتصادية وطنية إضافة إلى ضعف القطاع الخاص و سيطرة القطاع غير الرسمي الذي يشكل ما نسبته 40% من الاقتصاد الوطني (Ibid.) ، كان له الأثر البالغ في تجسيد ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي عمليا خاصة و أن العالم اليوم يمر بأزمة اقتصادية حادة انتقلت آثارها إلى دول الهامش التي تدفع ثمنها دون المساهمة في حدوثها.

1. حالات الاستبعاد الاجتماعي في شقها الاقتصادي في الجزائر:

و سنحاول هنا تقديم بعض مظاهر الاستبعاد الاجتماعي في الجزائر ثم تقديم بعض المجهودات المبذولة من قبل الدولة في سبيل الحد منه ولنبدأ بالبطالة.

1. البطالة:

تعتبر البطالة بمثابة وضعية استبعاد فردية و في حالات منها جماعية عن العمل فهي تنخر المجتمع منذ الاستقلال و يمكننا القول أنها ظاهرة تاريخية و معقدة و تستدعي الحل و المواجهة. و إذا كانت قدرت ب: 26% سنة 1996 بمعنى أنها مست أكثر من 2، 2 مليون فرد فإن معالجتها تستدعي توفير على الأقل ما بين 200000 و 300000 منصب شغل في السنة للحفاظ على نفس النسبة (CNES, 1998, p.12). كما أن البطالة في الجزائر تتميز بثمانية خصائص هي على التوالي (Ibid. p. 12.)

- ✓ أكبر نسبة منها تمس الشباب، أكثر من 80% من البطالين هم أقل من 30 سنة.
- ✓ 2/3 من البطالين هم أصحاب الطلب الأول بمعنى أنهم لا يملكون خبرة مهنية بل يعبرون عن بطالة الإدماج و هي تمثل حالة من حالات الاستبعاد الاجتماعي.
- ✓ البطالة تمس الفئات غير المؤهلة، نحو مليون بطلال لهم مستوى تعليمي متوسط و 73% منهم ليس لهم تأهيل.
- ✓ البطالة بالنسبة لخريجي الجامعات في ارتفاع مستمر، 80000 بطلال سنة 1996.
- ✓ مدة البطالة طويلة وهي في زيادة حادة، 23 شهرا سنة 1989، 27 شهرا سنة 1996، أكثر من 55% من البطالين يبحثون عن عمل منذ سنة و 34,5 منذ سنتين.
- ✓ 1/3 من البطالين يعرفون إعادة الإدماج و هذه الحصص في ارتفاع مستمر مع التراجع الملحوظ في التوظيف و فقدان مناصب العمل.
- ✓ بطالة النساء في ارتفاع مستمر حيث سجلت 38%.

✓ البطالة مرتفعة أكثر لدى الفئات الهشة (حوالي 44% عند الفقراء).
إن البطالة بهذا المعنى تعد أكبر مشكل يهدد المجتمع الجزائري لأنها تمس أغلب فئاته خاصة الشباب منه و بالتالي فهي تتركس ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي عمليا لما ينتج عنها من مظاهر أخرى على رأسها الفقر والعنف والانحراف.

2. الفقر:

يعبر الفقر عن حالة عدم التمكن من العيش الكريم و بالتالي يمكن اعتباره "بمثابة الحرمان من الحياة الطويلة و الصحة الجيدة، من التكوين، العيش في ظروف لائقة و المشاركة في الحياة العامة إنه يعبر عن غياب دخل خاص باعتباره أهم عامل ممثل له و إن كانت الحياة الإنسانية غير مختصرة في الدخل لأن عدم كفايته لا يعبر عن كافة الصعوبات التي تواجه البشر" (Système des Nations Unies en Algérie, Septembre 2005, p. 08).

بالنسبة للفقر في الجزائر تعبر الظاهرة عن سيرورة تاريخية ناتجة عن الإرث الاستعماري الذي أفرز خلل عميق في البنية المجتمعية الجزائرية. و رغم تحمل الدولة لمسؤولياتها الاجتماعية و الاقتصادية إلا أن الظاهرة أخذت أبعادا جديدة لا تتعلق بالعمل و وجود دخل قاربل ترتبط بالنواحي الاستهلاكية و نوعيتها أي بالقدرة الشرائية و بالتالي تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

تتركز جيوب الفقر في الجزائر في المناطق الريفية و حول المدن الكبرى إضافة إلى المناطق الصحراوية، و قد كان للفقر انعكاس خطير على الجوانب الأخرى من الرعاية الصحية المتدنية و المستوى التعليمي المحدود و انتشار الأمية (Ibid. p. 09)، إضافة إلى ظهور العنف و الانحراف و المخدرات.

إن الفقر في الجزائر يتعلق بالحياة اللائقة و الكريمة و التي تبرز كما قلنا سابق بمستوى الدخل و ما يكفله من مستويات استهلاكية نوعية. كما أنه يبني على الدخل فقد قدرت نسبة الفقر في الجزائر ب: 1,9 % سنة 1988 من ذوي الدخل أقل من دولار واحد، هذه الأخيرة انخفضت إلى 0,8 % سنة 2000 (CNES. 2003, p.36). كما يلاحظ أن النواحي الاستهلاكية بالنسبة للفئات الهشة و الفقيرة في تحسن مستمر حيث أن:

- الحصة الاستهلاكية ل: 10% من الفئات الهشة انتقلت من 2,58% سنة 1988 إلى 3,2 سنة 2000.
- كذلك ارتفعت الحصة الاستهلاكية ل: 1/5 من الفئات الأكثر فقرا من 6,54% إلى 7,8% سنة 2000.

و على العموم فإن الفقر في انخفاض مستمر حيث انتقل من 3986200 سنة 1995 إلى 2547840 سنة 2003 (Ibid. p. 37-38).

إن الفقر بهذا المعنى ظاهرة عامة (عادل، 2022) وهي من الناحية الاقتصادية تعبر عن عديدي الدخل و ذوي الدخل المحدود الذين لا يمكنهم من ضمان الحد الأدنى للحياة الكريمة. إلا أن الملاحظ هنا أن الفقر متواجد بكثرة إذا ما اعتمد مقياس القدرة الشرائية لأن الدخل الذي لا يضمن الاستقرار و السلم الاجتماعيين يؤدي إلى حدوث الاستبعاد الاجتماعي في شقه السلبي وينجر عنه مظاهر اجتماعية أخرى على رأسها العنف و المخدرات و الانحراف، الهجرة غير الشرعية خاصة في أوساط الشباب ناهيك عن ظهور الجريمة المنظمة و حرب العصابات. لذلك يمكننا القول أنه رغم ما للعامل الاقتصادي ممثلا في الدخل من أهمية إلا أنه توجد عوامل أخرى تتعلق بالتنشئة الاجتماعية و النواحي التربوية و التعليمية و الأخلاقية و التي تستدعي الاهتمام العلمي و السياسي. و لذلك فالفقر يمثل مظهر من مظاهر الاستبعاد الاجتماعي الذي يستوجب التكفل الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي ليس على المستوى المحلي بل على المستوى الدولي.

3. مظاهر أخرى للاستبعاد الاجتماعي:

هناك مظاهر أخرى للاستبعاد الاجتماعي تتعلق بالعنف في المجتمع و الذي تطور إلى حرب العصابات و الجريمة المنظمة، كذلك استهلاك المخدرات و التي أصبحت الجزائر ليس منطقة عبور فقط بل تحولت إلى قطب استهلاكي نوعي (Magazine Afrique-Asie, juillet-aout 2010, p. 16-31). كذلك الانحراف في أوساط الشباب و الذي انعكس سلبا على الاستثمار البشري في الجزائر خاصة في أوساط الذكور سواء من ناحية المردود التعليمي و التربوي أو من ناحية الكفاءة المهنية و التأهيل المهني (CNES, Mai 2003). في الجانب المقابل يبقى مشكل السكن و الرعاية الصحية و ارتباطهما بالجوانب الاقتصادية. إضافة هذا يعتبر التمايز في النوع أم مسألة الجندر من الإشكالات الكبرى المعبرة عن الاستبعاد الاجتماعي لأنها تعبر عن شل نسبة كبيرة من فئات المجتمع قادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كميا و نوعيا. كذلك تعتبر مسألة المشاركة في الحياة العامة و الحياة السياسية من المسائل التي لها علاقة وطيدة بالشق الاقتصادي و التي يعتبر المجتمع المدني أهم باعث و محرك لها.

و على العموم فإنه يمكننا القول أن مسألة الاستبعاد الاجتماعي في شقها الاقتصادي مسألة معقدة بالنسبة للجزائر إلا أنه يمكننا القول أن البطالة و الفقر يمثلان أبرز مظاهرها.

II. المجهودات المبذولة من قبل الدولة للحد من حالات الاستبعاد الاجتماعي:

انطلاقا مما سبق و وعيا من الدولة بضرورة التدخل في المجال الاقتصادي و الاجتماعي خاصة في ظل الأزمات التي يعرفها العالم ككل خاصة الأزمة الاقتصادية العالمية التي لم تبرز بعد نتائجها الحقيقية ترى الدولة الجزائرية ممثلة في القائمين على شؤونها بضرورة مواجهة الاستبعاد الاجتماعي من خلال مواصلة احتواء المطالب الاجتماعية و التحسين من نوعيتها بهدف الرفع مكن نوعية الحياة المجتمعية و المحافظة على الأمن و السلم الاجتماعيين و هذا اعتقادا منها "أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هي انعكاس لمستوى الحكم الوطني، تلزم بمواجهة الرهانات الإستراتيجية المتأصلة في مبدأ العدالة الاجتماعية و التي تروم أساسا التكفل بحاجيات المجتمع لمختلف الفئات السكانية. و من هذا المنطلق فإن التحديات الرئيسية التي يجب رفعها و الأهداف التي يجب تحقيقها هي تلك التي تتصل أساسا بالحفاظ على المكتسبات الاجتماعية و الحد من الاختلالات في التوازنات الجهوية و مكافحة الفقر و مردودية النظام التربوي و نظام الصحة العمومية و الحصول على العمل و على المسكن اللائق"(تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، 2008، ص. 273).

و سنحاول هنا التطرق لمسألي البطالة و الفقر (سلاطنية و بن تركي ، 2012) و كيفية معالجتهما من قبل السلطات الوطنية مع تباين الإجراءات المتخذة للحد منهما باعتبارهما يؤسسان لأهم عوامل الاستبعاد الاجتماعي في الجزائر.

1. ميكانيزمات الحد من البطالة:

لقد عملت الدولة الجزائرية على الحد من البطالة منذ الوهلة الأولى للاستقلال، و حتى بعد انتهاجها لاقتصاد السوق بداية من 1990 فإنها بقيت ملتزمة بنهجها الأول و هو حماية العمل و تأمين مناصب العمل. إلا أن التطورات الحادثة على المستوى الداخلي و الدولي كان لها بالغ الأثر في الحد من هذا التوجه حيث شهدت الجزائر خلال التسعينيات من القرن الماضي تراجع كبير فيما يتعلق التوظيف و خلق مناصب عمل قارة ناهيك عن فقدان الكثير من مناصب العمل خاصة في القطاع الاقتصادي، هذا فضلا عن الطلب المتزايد خاصة في أوساط الشباب.

انطلاقا من هذا عملت الدولة على إيجاد حلول لهذه الظاهرة من خلال وضع برامج تشغيل و ميكانيزمات قانونية و مؤسساتية لتخفيف الفاتورة الاجتماعية نتيجة هشاشة

اقتصاد البلاد و عدم تماسكه في ظل التحولات العالمية. و سنحاول في الفقرات التالية تقديم بعض الحلول التي انتهجتها الجزائر في هذا السبيل.

"فيما يتعلق بالتشغيل و العمل الاجتماعي تم تعزيز ترتيبات مساعدة الفئات المعوزة و غير القادرة على العمل إضافة على تعزيز ترتيبات الإدماج و ترقية قطاع العمل و التنمية المجتمعية كما تم إيلاء أهمية خاصة لتطوير النشاط الاجتماعي الجوّاري من خلال مضاعفة عدد الخلايا الجوّارية التي بلغ عددها 152 في الفصل الأول من سنة 2008" (المرجع نفسه، ص: 39). و تتمثل ترتيبات المساعدة الاجتماعية فيما يلي (المرجع نفسه، ص: 40 . 41):

- ✓ تعزيز الشبكة الاجتماعية على الصعيد المالي و تحسين وسائل تحديد الفئات المعنية،
- ✓ في الفترة ما بين 005 و 2007 ازداد بشكل ملحوظ عدد المستفيدين من هذا البرنامج الذين تم التكفل بهم سواء في إطار المنحة الجزافية للتضامن (AFS) المخصصة للأشخاص غير القادرين على العمل، أو في إطار التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG) الممنوح للأشخاص المعوزين و القادرين على العمل.
- ✓ لقد سمحت هذه الترتيبات بالإدماج الاجتماعي لعدد كبير من الأشخاص المعوزين، لاسيما في المناطق المحرومة بسبب ضعف النسيج الاقتصادي فيها كما سمحت من ناحية أخرى بتحسين الإطار المعيشي للسكان و ذلك بفضل أعمال صيانة التجهيزات و التراث المنفذة في إطار الأنشطة المنجزة.

✓ كما تطورت برامج الإدماج الاجتماعي و المهني شكل ملحوظ لاسيما:

- برامج عمل ذات منفعة عامة تستخدم يد عاملة مكثفة (TIP-HIMO) التي تهدف إلى توفير مناصب شغل مؤقتة على نطاق واسع في المناطق الفقيرة من خلال ورشات لصيانة البنى التحتية التابعة للجماعات المحلية و تنمية العمل اليومي المحلي.

- برنامج "الجزائر البيضاء" الذي شرع فيه سنة 2006 لإدماج الشباب البطال من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة جدا مرتبطة بالصيانة و تحسين الإطار المعيشي للسكان و حماية البيئة. يشمل هذا البرنامج الشراكة مع الجمعيات و السلطات المحلية. و يقدم للشباب عقدا أولا قابلا للتجديد مرتين كما يستفيد الشباب بالدعم و المرافقة في إنشاء نشاطاتهم.

- برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE) الذي يمس الآن أكثر من 35000 شاب و شابة بفعل برامج خاصة للتنمية (الجنوب و الهضاب العليا) و يهدف بشكل خاص توظيف الشباب من حاملي الشهادات.
 - برنامج الأعمال الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL) يتمثل هذا البرنامج الذي وقع عليه اختيار الحكومة من بين وسائل إدماج الشباب، في توظيف الشباب البطالين في مناصب عمل مؤقتة ناتجة عن أعمال أو خدمات ذات منفعة عامة تقوم بها الجماعات المحلية و المصالح التقنية لمختلف القطاعات بالإضافة إلى شركاء آخرين في التنمية المحلية.
 - برنامج إنجاز 100 محل تجاري في كل بلدية في إطار تشغيل الشباب.
- في المقابل أسفرت هذه البرامج و السياسات عن العديد من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:"
- ✓ تراجع دائم للبطالة، إذ انخفضت نسبتها من 30% سنة 1999 إلى حوالي 18% في بداية سنة 2005، و إلى 10,2% في شهر سبتمبر 2009 أي في نهاية الفترة الخماسية الثانية.
 - ✓ استحداث مجموع 1,459 مليون منصب شغل سنة 2009 (منها 406000 معادلو مناصب دائمة).
 - ✓ استحداث 3,166 مليون منصب شغل و 1,865 مليون معادل منصب دائم بين سنتي 2005 و 2009. و قد تجسد ذلك بتراجع نسبة البطالة بمعدل 8% و في كل الأحوال فإن نتائج السداسي الأول من سنة 2010 توجي بتراجع أكثر لنسبة البطالة من مجموع 672344 منصب شغل، منها: 340324 عن طريق التوظيف، و 332000 معادل منصب شغل دائم في إطار ورشات أشغال المنفعة العامة و ذات اليد العاملة المكثفة" (مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، ص: 25).
 - في المقابل تم العمل على الحد من التوترات الاجتماعية من خلال اعتماد العديد من الإجراءات التي تتضمن ما يلي(تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، 2008، ص. 41-42):
 - ✓ إعداد قانون عمل جديد يحد من العمل غير الشرعي و يكفل حماية أكثر للنساء و الأطفال.

✓ كذلك في سبيل تعزيز القدرة الشرائية تم التركيز على مسألة الأجور وتحسينها سواء في القطاع الاقتصادي أو قطاع الوظيف العمومي من خلال وضع سلم جديد للأجور و أنظمة تعويضية محفزة.

و على العموم فإن السياسة المنتهجة من قبل الدولة في سبيل ترقية الشغل و توفير مناصب العمل تهدف إلى تحقيق (المرجع نفسه، ص. 280) :

✓ مكافحة البطالة من خلال وضع مقاربة اقتصادية لذلك.

✓ تحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية.

✓ تنمية ثقافة المقاول.

✓ خفض معدل البطالة.

إلا أنه و رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة نجد أن القطاع الخاص لم يلعب الدور المنوط به في خلق مناصب عمل قارة و دائمة بل و حتى مؤقتة حيث نجد أنه هو المستفيد من البرامج و السياسات المعتمدة في سبيل الرفع من التشغيل و الحد من البطالة على اعتبار أن الدولة هي المتكفلة بقوة العمل من حيث الأجر و حتى المساعدات الاجتماعية و التي من بينها المنح العائلية. و لذلك نعتقد أن القطاع الخاص له دور في تكريس الاستبعاد الاجتماعي لأنه يساهم بشكل مباشر و غير مباشر في الحد من العمل و عدم تأمين مناصب عمل فعلية و ليست صورية و مؤقتة.

كذلك من بين القضايا المتعلقة العمل هي مسألة العمل المنتج أي الميدان الصناعي، هذا القطاع يعتبر محفز حقيقي على الطلب على العمل، إلا أنه في الحالة الجزائرية يبقى التساؤل قائما حول الإستراتيجية الصناعية في الجزائر وكيفية تطبيقها ميدانيا.

2. الآليات المعتمدة للحد من الفقر:

تتعلق الإجراءات المتخذة في سبيل الحد من الفقر بتحسين مستوى الدخل و دعم المساعدات الاجتماعية إضافة إلى محاولة تفعيل التضامن الوطني و مشاركة المجتمع المدني في ذلك. فقد تم تحسين الدخل من خلال الرفع من الأجور و على رأسها الحد الأدنى الوطني المضمون، كذلك تحسين أجور قطاع الوظيف العمومي و دعمه بنظام تعويضي، إضافة إلى تحسين أجور القطاع الاقتصادي بما يتماشى و تحسين القدرة الشرائية. إضافة إلى هذا تم دعم التضامن الوطني من خلال تخصيص منح مالية للفئات المحرومة بمختلف أنواعها و ذلك لضمان نوع من الحماية و الرعاية تجاهها.

إن مجابهة الفقر في الجزائر تتم بعدة طرق لعل أبرزها هو الدعم المادي من خلال مجانية التعليم، و الرعاية الصحية، كذلك دعم السكن الاجتماعي و الريفي إضافة إلى بعض المساعدات المالية خاصة في مناسبات الدخول الاجتماعي و الأعياد الوطنية و الدينية. مسائل أخرى للحد من الاستبعاد الاجتماعي:

✓ **السكن:** الملاحظ أن "الجزائر تعمل جاهدة للقضاء على حالات الهشاشة والإقصاء و ذلك بالتركيز على ثلاث نقاط أساسية هي السكن، العمل و المساعدات الاجتماعية. ففيما يتعلق بالسكن خصصت الدول أظرفة مالية بقيمة 1020 مليار دج حيث وصل معدل عدد الأفراد في المسكن الواحد إلى 5 أفراد بحلول 2009. إضافة إلى هذا تم تخصيص أظرفة مالية تقدر ب 300 مليار دج ما بين 2005 و 2008 لتدارك النقص في البنى التحتية المعيشية ل: 7500 موقع عبر التراب الوطني و ذلك بهدف تحسين إطار الحياة لسكان الأحياء المحرومة. كما تم تخصيص 800 مليار دج لترميم الأحياء العمرانية التراثية في أربع مدن كبرى" (المرجع نفسه، 3938).

✓ **التعليم:** يعد التعليم أهم مشروع استثمرت في الجزائر منذ الاستقلال إلا أن نتائجه لم تكن بنفس درجة الاستثمار المخصص له وإذا كان البعض يركز على مسألة الكمية و سيطرتها على التعليم النوعي فإننا نعتقد أن المسألة تتعلق بوضع إستراتيجية حقيقية للتوفيق بين مدخلات التعليم و مخرجاته خاصة فيما يتعلق بسوق العمل. فعوضا أن يكون التعليم مساعدا على الحد من ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي فإنه أصبح مكرسا لها على الصعيدين السلبي و الإيجابي ز ذلك لارتباطه بسوق العمل المتميز بالندرة و المنافسة.

✓ **الرعاية الصحية:** ويتعلق الأمر هنا بتطوير و تحسين الخدمات الصحية و العلاجية من خلال تقريب المرافق من المواطن من جهة و تيسير تحصيل الخدمات و من الناحية الرقمية فإن قيمة الإنفاق العمومي بالنسبة لسير الخدمات العمومية في المجال الصحي قاربت 233 مليار دج سنة 2010 عوضا عن 60 مليار دج سنة 2000) مصالح الوزير الأول، ص: 14).

✓ و غيره من الآليات التي اعتمدت في سبيل الحد من الاستبعاد الاجتماعي و كان لها إما أيرا سلبيا أو إيجابيا في هذا المجال.

خاتمة:

في الختام نعتقد أن تناول عملية الاستبعاد الاجتماعي في الجزائر بالدراسة والتحليل يعبر عن وجود حالة من الحراك الاجتماعي فهو يمثل عملية متشابكة مع مسألة الرعاية المتبناة من قبل الدولة من جهة والمطالب المجتمعية المتزايدة والضغطات الدولية من جهة أخرى. كما أننا نعتقد أن الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الاستبعاد الاجتماعي تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية الذي يقوم على ميكانزمات إعادة التوزيع للثروة خاصة في ظل وجود قاعدة اقتصادية هشّة ومكلفة وعدم وجود إنتاج نوعي وكفي يسد الحاجيات الداخلية بتكلفة منخفضة، وفي ظل اقتصاد يقوم أساسا على الربح والجباية البترولية. أي أن البعد الاقتصادي يحتل الصدارة في معالجة المظاهر المختلفة للاستبعاد الاجتماعي خاصة ما يتعلق منها بالفقر والبطالة والسكن والصحة والتعليم لكن هذه الإستراتيجية تبقى آنية ومؤقتة لأن ما ينتج عنها هو استمرار لتوجه دولة الرعاية الاجتماعية التي تتحمل المسؤولية تجاه كافة أفراد المجتمع و شرائحه ولكن هذه المسألة قد تكون لها نتائج سلبية على المدى المتوسط والطويل خاصة فيما يتعلق بنوعية الخدمات.

قائمة المراجع:

- (1) جون هيلز وآخرون (أكتوبر 2007). الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، عدد: 344، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت..
- (2) تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة (، نوفمبر 2008)، الألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر.
- (3) مصالح الوزير الأول. (، أكتوبر 2010)، ملحق ببيان السياسة العامة، الجزائر.
- (4) بلقاسم سلاطونية، وأسماء بن توكي . (02، 03، 2012). تشكل صور من الاستبعاد الاجتماعي -الفقر والبطالة- في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية، الصفحات 11-26.
- (5) شهب عادل. (30، 03، 2022). جدلية الفقر: بين ثنائية المنظومة المفاهيمية والمنظومة التّنظيمية. دراسات في علوم الانسان والمجتمع، الصفحات 10-24.
- (6) هدى أحمد أحمد الديب، ومحمود عبد العليم محمد سليمان. (01، 12، 2015). خماطر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، الصفحات 56-65.
- 7) Raymond Boudon et autres. (2005), dictionnaire de sociologie, Larousse, Paris.
- 8) La Conférence internationale du Travail à sa quatre-vingt-dix-huitième session (19 juin 2009), Surmonter la crise : Un Pacte mondial pour l'emploi, Genève.
- 9) Rapport sur le travail dans le monde (2010), d'une crise à l'autre ? Résumé, BIT, Genève.
- 10) Ali Chibani : Algérie ; les raisons d'un soulèvement, Le Monde Diplomatique, Paris, 13 janvier 2011.
- 11) Avis relatif au Plan National de Lutte contre le Chômage, CNES, Alger, 1998.

- 12) Algérie (Septembre 2005), Bilan Commun de Pays, Système des Nations Unies en Algérie.
- 13) 5^{ème} Rapport National sur le Développement Humain (2003), OMD, CNES, 25^{ème} session plénière, Alger.
- 14) Magasine Afrique-Asie, n° : juillet-Aout 2010.
- 15) CNES (Mai 2003), Rapport Protection de la jeunesse : La Délinquance des Mineurs, commission Population et Besoins sociaux, Alger.